1971
جدید

THE BRITISH LIBRARY
ORIENTAL AND INDIA OFFICE COLLECTIONS

THE CONSERVATION OF DELHI MSS. IN INDIA

لمهيته ولو كان شيء قابلا لمهيته لم يكن ذلك الشيء مهية بهية المقبول الذي
حصل له بيقين ان ذلك المقبول كان يكون صورته وصورته ليس
هو الذي قبل بل هو الكيات بالصورة وحدها بل هي ما هي قال
الحد المركبات ليس هو هيئة الصورة وحدها بل هذا الشيء مدل عليه
جميع ما يقوم به ذاته فيكون هو ايضا قد تخفيف الحاق بوجه وبهذا يزول
الفرق بين المهية في المركبات والصورة والصورة داخل في المهية
في المركبات وكل بسيط فان صورته ايضا ذاته لانه لا تركيب فيه
واما المركبات فلا صورتها ذاتها ولا مهيتها ذاتا اما الصورة
فظاهر انها جزء منها واما المهية فهي ما هي وانما هي ما هي يكون
الصورة مغايرة للمادة وهو ايضا ممنوع بالصورة والمركب
ليس بهذا المعنى ايضا بل هو مجموع الصورة والمادة فان هذا هو
المركب والمهية هذا المركب فالصورة احد ما يضاف اليه هذا
التركيب والمهية هي نفس هذا التركيب الجامع للصورة والمادة
والوحدة الحادثة منهما لهذا الواحد فليس هو بجنس مهية ولا نوع
ما هو نوع مهية وللفرد الجزئي ايضا ما هو غير وجنس مهية مما تقوم
به الاعراض الغازية فكان المهية اذا قيلت على التي في الجنس والنوع
وعلى التي للفرد الشخصي كان بالتشارك الاسم وليست بهذه المهية
مغايرة لما هو بها هو والا لم يكن مهية لكنه لاحد للفرد بوجه من
الوجوه وان كان المركب حدا وذلك لان الحد مؤلف من اسما
باغتة ناقصة ليس فيها اشارة الى شيء بعين ولو كانت اشارة
لكانت تسمية فقط ودالة اخرى بحركة واشارة وكتابة وذلك

فليس

فليس فيها تعريف المجهول بالمعنى واذا كان كل اسم غير فرد حد المفرد يدل
على نعت والنعت تحميل الوقوع على عدة والتأليف لا يخرجها هذا
الاحتمال فانه اذا كان الف معنى كليا واضيف اليه ب هو
معنى كلي جاز ان يكون فيه تخصيص ما ولكن اذا كان تخصيص كلي
كلي يبقى بعده الشيء الذي هو اب كليا يجوز ان يقع فيه شركة وقال
ذلك هذا استراط ان حدوثه قلت انه الفيلسوف فيه شركة فان
قلت الفيلسوف الذي فيه ايضا شركة فان قلت الفيلسوف
الذي المقبول فظاهر فيه الشركة فان قلت ابن فلان كان
فيه احتمال شركة ايضا وكان فلان مخصصا تعريفه كمعرفة وان عرف
فلان ذلك الشخص بالمشاهدة او اللقب عاد الامر الى الاشارة
واللقب فيبطل ان يكون بالقصد وان زيد قتيل هو الذي قتل
في مدينة كذا يوم كذا فهذا الوصف ايضا مع تشخصه بالجملة كلي
يجوز ان يقال على اكثر من الاثنين الى شخص فان كان
المسند اليه شخصا خرج عن نوع من الانواع لم يكن السبيل الا الا
بالتباين ولم يحل العقل الحكم به قولا الا الحس فان كان المسند اليه
من الاشخاص التي لكل شخص منها صفات يختص بحقيقة النوع فلا شخص فقط
له وكان قد عقل العقل ذلك النوع بشخصه فاذا اجعل الرسم مسندا
اليه كان المعقول موقوف عليه لم يخف هذا العقل تغيرا الى الجواز
فساد ذلك الشيء الا مثل هذا الشيء لا يفسد ولكن المرسوم لا
يوقف لوجوده ودوام قول الاسم عليه دون ما عرف العقل عدة فيها به
ولم يكن هذا ايضا حقيقيا فبين انه لا حد حقيقيا للمفرد اذا

الاخرة ويجب ان يكون اكثر ذلك في الافعال التي توصله الى
الى فساد نظام المدينة مثل السرقة والزنا ومواطاة اعداء
المدينة وغير ذلك فاما ما يكون من ذلك مما يضر الشخص في نفسه
فيجب ان يكون فيه تاديب لا يبلغ به المبلغ الذي يجب ان يكون
السنة في العبادات والمراجعة لا تشدد فيها ولا اسقاطها
ويجب ان يعرف كثير من الاحوال حضورها في المعاملات الى
ان اجتهاد ان للاوقات احكاما لا يمكن ان نضبط وانما ضبط
المدينة اعني ذلك بعرفة ترتيب الحفظ ومعرفة الدخول والخروج
واعداد ذوي السلاح والحروب والشغور وغير ذلك فينبغي
ان يكون ذلك الى السايس وهو الحيوان هو خليفته ولا يفرض
فيها احكام جزئية فان في فرضها فسادا لانها تتغير مع تغير الا
وقات وتعرض الكليات فيها مع تمام الاقرار ثم ممكن فيجب ان
يجعل ذلك الى اهل المشورة ويجب ان يكون السان ليس
ايضا في الاخلاق والعادات تشابه ما يدعوا الى الوالي التي
انوطا بط وابي ساطة تطلب في الاخلاق والعادات الجيدة
فاما ما يحمها من كرشية القوى فلا يعمل ركاكة النفس جاهلة ويستعد
البتة ان تصنع لها وان يكون تخلصها من البدن تخلصا قبيحا
واما ما فيها من يستعمل هذه القوى في المصالح دينوية واما تستعمل
اللذات قليلا قليلا والبدن والنسل واما التي عم قليلا قليلا
البهيمة والرذايل الافراطية تجنبت الفرع في اعضاء الا
نسانية والقوة النطقية تصير ما في المدينة والحكمة الفضيلة

التي

نالة العفة والنجدة فليس يعني بها الملكة النظرية فانها
فيها التوسط البتة بل الحكمة العلمية التي في الافعال
ية والتصرفات الدنيوية فان الاعمال في تعرفها والحرص
عوض في تحصيل الفوايد من كل وجه منها واجتناب سبب
عاند من كل وجه حتى يقع ذلك بفضول اضداد ما يطلبه
ه اني تحركه او يشغله عن اكتساب الفضايل الاخرى
الحيرة وجعل اليد مغلولة الى العنق وهو ان يكون الانسان
يعمو وآلة صلاحه وبقيه الى وقت استكماله واما الدوي
انه وغضبه وتدبيره فان فضايل تلك جهته التوسط في الشهوا
ت مثل لذة المنكح والمطعوم والملابس والراحة وغير ذلك
اللذات الحسية والوهمية جهته التوسط في الغضبيات كالحلم
الخوف والغضب والغم والانفة الحقد والحسد وغير ذلك
جهته التوسط في التدبيرية وروس هذه الفضايل هذه وحكمه
انه وهي عدالة وهي خارجة من الفضيلة النظرية
تحت رسم الحكمة النظرية فقد سعدوس ما نزع ذلك
نزع النبوية فاما ان يصير انسانيا فكما وان يجاوزه
الله وهو السلطان العالم الالهي وخليفة الله

فيه والله الحمد والمنه